

# **الحكومة الليبية المؤقتة**

**وزارة الخارجية والتعاون الدولي**

**السفارة الليبية - بكين**

**تقرير**

**عن أهم المؤشرات الاقتصادية للصين**

**خلال الفترة من 1/1 إلى 30/4/2013م .**

**مكتب الملحق التجاري**

**بالسفارة**

**2013/5 ميلادي**

## 1. تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني :

ارتفع ناتج القيمة المضافة الصناعية في الصين بنسبة (9.5%) على أساس سنوي في الربع الأول من هذا العام ، منخفضاً بواقع (2.1) نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام 2012م ، كما تُعد وتيرة النمو منخفضة بواقع (0.5) نقطة مئوية من نسبة النمو المسجلة في عام 2012م ، وفي شهر مارس ارتفع الناتج الصناعي بنسبة (8.9%) على أساس سنوي ، مما أدى إلى تسارع نمو بدافع نقطة مئوية واحدة كان في الشهرين الأولين من هذا العام ، وارتفع الناتج في قطاع الصناعة في مارس إلى (0.66%) نقطة عن المستوى المسجل في شهر فبراير ، ويُعد ناتج القيمة المضافة الصناعية مقياساً رئيسياً للقيمة النهائية للناتج الصناعي أو قيمت الناتج الصناعي الإجمالي بدون المدخلات الوسيطة ، مثل مواد الخام وتكاليف العمل ، وثلث الصناعات التقليدية في شهر مارس الماضي إلى (9.1%) على أساس سنوي ، بينما تمت الصناعات الخفيفة إلى (8.2%) عن العام الماضي .

ومن حيث الملكية ، تباطأ نمو الشركات المملوكة للدولة في مارس 2013م مرتفعاً بنسبة (4.3%) ، حيث سجلت الشركات القابضة أسرع وتيرة للنمو بواقع (11%) مقارنة بالرقم المسجل (5.8%) الشركات الملكية الجماعية ، (6.1%) لشركات الأستثمار الأجنبي ، وشهد إجمالي القطاعات (41) التي تتابعها مصلحة الدولة للإحصاء نمو الناتج في مارس 2013م ، غير أن قطاعي الكهرباء والتدفئة اللذين يقترهما المحللون الاقتصاديون الصينيين مؤشراً رئيساً للحياة الاقتصادية سجلاً نمو الناتج بواقع (1.4%) وفي قطاع الكهرباء بنسبة (2.1%) عن عام 2012م إلى (419.4) مليار كيلو واط في الساعة شهر مارس 2013م ، وفي الوقت نفسه ارتفع ناتج قطاع الحديد والصلب بنسبة (9.2%) على أساس سنوي إلى (89.1) مليون طن في مارس 2013م ، وزاد ناتج قطاع الأسمنت (6.8%) ليصل إلى

(189.91) مليون طن ، في حين تمت معالجة (40.83) مليون طن من النفط الخام في هذه الفترة بزيادة (5.5%) .

إن النمو الاقتصادي الصناعي تراجع إلى (7.7%) في الفترة من شهر يناير إلى شهر مارس 2013م ، لكنه مازال أعلى من الهدف المحدد (7.5%) للعام 2013م ، حسب ما تتوقعه وزارة التجارة الصينية .

### 2. نمو استثمارات الأصول الثابتة :

شهد الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين ، وخاصة في المناطق الحضرية إرتفاعاً بنسبة (20.9%) على أساس (5.8092) تريليون يوان (929.47) مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2013م ، وبنفس سرعة النمو للعام الماضي 2012م وإزداد الاستثمار في تطوير العقارات (29.2%) بإنخفاض (3.3%) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012م .

### 3. مؤشر تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة .

واصل مؤشر أداء المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصين إرتفاعاً في الربع الأول للعام 2013م ، وسط الانتعاش الاقتصادي حيث حقق مؤشر التنمية ومؤشر الربع للمؤسسات الصغرى والمتوسطة زيادة بنسبة (4.4) نقطة ليصل إلى (95.2) نقطة و(76.7) نقطة على التوالي ، وجاء هذا الارتفاع تماشياً مع النمو الاقتصادي الصيني ، الذي بدأ يظهر علامات الانتعاش منذ الربع الأخير من عام 2012م ، بعد أن شهد الربع الثالث نمو بنسبة (7.4%) ، ما يعد أدنى المستويات في أكثر ثلاث سنوات ، وهذا وحقق الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة (7.9%) على أساس سنوي من الربع الأخير من عام 2012م ، ما أنهى الانخفاض لسبعة أرباع ، وهذا الانخفاض سببه ضعف الطلب الخارجي وإنخفاض الاستثمار العقاري.

#### 4- نمو الإيرادات الصينية في الربع الأول للعام 2013م .

سجلت الإيرادات المالية الصينية (6.9%) على أساس سنوي إلى (3.2) بليون إيوانة (513) مليار دولار أمريكي في الربع الأول لهذا العام ، حيث سجلت الإيرادات المالية في شهر مارس 2013م ، نسبة (6.1%) إلى (960.8) مليار أيوان أي ما يعادل (154.9) مليار دولار أمريكي .

#### 5- تباطؤ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين .

جذبت الصين (29.91) مليار دولار أمريكي من الاستثمارات المباشرة في الربع الأول من هذا العام وبزيادة (1.44%) فقط على أساس سنوي ، وفي مارس وحده تباطأ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (5.65%) ليصل إلى (12.42) مليار دولار أمريكي ، مقارنة مع النمو بنسبة (6.32%) المسجل في فبراير من هذا العام عندما شهدت الصين إنتعاشاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تراجعها لثمانية أشهر متتالية منذ يونيو 2012م .

وخلال الفترة من يناير وإلى مارس تدفقت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعي الخدمات والتصنيع في الصين الذين جذبا (48,24%) و(44.05%) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بالصين على التوالي ، وأقام المستثمرون الأجانب عدداً أقل من المؤسسات الجديدة في قطاعي التصنيع والخدمات في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي ، إلا أن تلك القطاعات حافظت على تسجيل نمو الاستثمار الأجنبي ، وأظهرت الأرقام الصادرة عن وزارة التجارة الصينية أن الاتحاد الأوروبي مازال يكون مصدراً رئيسياً للأموال الأجنبية في الصين ، مع (2,05) مليار دولار أمريكي من الاستثمار المباشر في الربع الأول بزيادة (45%) ، وزادت الاستثمارات اليابانية في الصين بنسبة (10.48%) على أساس سنوي لتصل إلى (2.29) مليار دولار أمريكي في حين نمت الاستثمارات الأمريكية بنسبة (18.5%) إلى (1.06)

مليار دولار أمريكي ، وتركزت هذه الاستثمارات في المناطق الغربية من الصين مع تحقيق زيادة بنسبة (1.829) مقارنة بالرقم (0.69%) في المناطق الوسطى و(0.77%) في مناطق شرق الصين .

#### **6. فرص محدودة لزيادة ارتفاع قيمة الرنمبي الصيني :**

ارتفعت عملية الصين ( الرنمبي ) أو الأيوان إلى (52) نقطة لتصل إلى إرتفاع قياسي بلغ (6.2454) مقابل الدولار الأمريكي مما أثار المخاوف بشأن تسارع إرتفاع قيمة الأيوان .

وقال محللون إقتصاديون وماليين صينيين أن الصين حالياً في مواجهة الضغوط من العملات الرئيسية ، من بينها الدولار الأمريكي والين الياباني الضعيف ، ستكون هناك فرص محدودة لزيادة قيمة الأيوان ، وفي السوق الفورية ، يسمح للأيوان بالإرتفاع أو الإنخفاض بواقع (1%) من سعر التعادل المركزي في كل يوم تداول ، وتظهر البيانات التي ترد من وزارة التجارة الصينية أن الأيوان أرتفع إلى (443) نقطة مقابل الدولار الأمريكي منذ أول أيام التداول هذا العام / مقارنة بإجمالي (646) نقطة أرتفاعها خلال عام 2012م بأكمله ، وجاء هذا الإرتفاع مؤخراً بشكل رئيسي من خلال إنتعاش بيانات التجارة في أول الشهرين من عام 2013م ، وأشارت هذه البيانات أيضاً أن السيولة العالمية الغزيرة التي جاءت بسبب الجولة الأخيرة من إجراءات التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكذلك ضعف الين الياباني ، الذي من الممكن أن يرفع الإرتفاع الجماعي لعملات شرق آسيا الأخرى والتي أضافت أيضاً في هذا الإرتفاع .

## 7. تزايد الاحتكاكات التجارية للصين مع تزايد حجم تجارتها الخارجية :

شعرت الصين ، بصفتها دولة تجارية ذات مكانة متنامية ، بالأنزعاج من تزايد الضغوطات التجارية في ظل توسع حجم صادراتها للخارج ، وقد أصبحت الصين واحدة من أكبر الدول تعرضاً للتحقيقات بشأن المعالجات التجارية في أنحاء العالم بحسب أرقام صادرة عن وزارة التجارة الصينية ، وأن الفترة من 2002م إلى 2012م واجهت الصين (842) قضية للتحقيقات بشأن المعالجات التجارية مثل مكافحة الأغراق ومكافحة الدعم وإجراءات الضمان ، وبلغت قيمة هذه القضايا (73.6) مليار دولار أمريكي ، وفي عام 2012م واجهت الصين (77) تحقيقاً بصدد المعالجات التجارية من (21) دولة وبلغت قيمتها (27.7) مليار دولار أمريكي بزيادة (11.6%) و (36.9%) على أساس سنوي على التوالي ، إلى أن تزايد الاحتكاكات التجارية أمر طبيعي يتماشى مع نمو الصين الثاني أكبر كيان إقتصادي وكدولة تجارية كبيرة في العالم ، وأن أسباب تزايد الاحتكاكات التجارية كثيرة ومعقدة حيث تصاعدت النزعة الحمائية والحواجز التجارية في دول عديدة بسبب تضاعف الاحتياجات في السوق الدولي ، وإشتداد المنافسات بعد الأزمة المالية العالمية .

ومن جانب آخر ، مازالت الصين تواجه مشاكل عديدة في التجارة الخارجية منها الاعتماد المفرط على السوق الدولي لبيع العديد من المنتجات ، والعيوب والمشاكل الإدارية لبعض الشركات ، مما أدى إلى ظهور الاحتياجات التجارية ، ومع إشتداد المنافسات في السوق الدولي ، قامت المزيد من الدول النامية بتخفيضات المعالجات التجارية للمنتجات الصينية ، إذ أن (54) قضية لتخفيضات المعالجات التجارية التي تعرضت لها الصين خلال عام 2012م .

## 8. البنوك الصينية تسجل فائضاً في النقد الأجنبي على مدى سبعة أشهر :

شهدت البنوك الصينية فائضاً في النقد الأجنبي خلال 7 أشهر ، حيث صرح منظم النقد الأجنبي الصيني مؤخراً بأن البنوك الصينية اشترت المزيد من العملات الأجنبية مقارنة مع قيمة ما بالمئة في شهر مارس 2013م ، مما شكل فائضاً في النقد الأجنبي من المعاملات بين البنوك والعملاء للشهر السابع على التوالي ، وقد صرف الأفراد والمؤسسات (152.2) مليار دولار أمريكي من العملات الأجنبية إلى الأيوان عن طريق البنوك الصينية ، في حين تم شراء (107.6) مليار دولار أمريكي من العملات الأجنبية من المؤسسات المصرفية في شهر مارس 2013م.

